



فزان للعلوم الاقتصادية والإدارية

KHAZAYIN OF ECONOMIC AND
ADMINISTRATIVE SCIENCES

ISSN: 2960-1363 (Print)

ISSN: 3007-9020 (Online)



The role of digital transformation in collecting tax revenues for selected countries with reference to the Iraqi economy for the period 2004-2021

Diaa Hussein Saud¹ ,Walaa ahmed khalaf²

¹ Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Diyala, 32001, Ba'aqubah, Diyala, Iraq;

² Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Diyala, 32001, Ba'aqubah, Diyala, Iraq;

¹Diaaeco@uodiyala.edu.iq

²walaaco@uodiyala.edu.iq

Abstract. : The research aims to know the extent to which Iraq has adopted digital transformation technology as one of the executive programs to increase tax revenues, with the aim of developing government work and establishing the necessary structure to achieve the desired goals, especially since digital transformation has become a necessity in order to achieve excellence in government performance and raise the quality of government services through restructuring. The tax system is used to collect taxes through digital technology to provide electronic services and enhance economic capabilities, as is the case in the countries of Morocco and Jordan. Therefore, I rely on the descriptive and analytical approach to identify the research variables and to conduct data analysis and reach results, as I conclude that digital wealth has enormous potential to improve tools. Financial policy by transforming the way digital information is collected, processed and disposed of. The researchers recommend spending on providing modern technological infrastructure to develop tax revenues and expanding the implementation of a digital system for tax management and electronic tax invoices.

Keywords: digital transformation, direct taxes, indirect taxes

DOI: [10.69938/Keas.2401018](https://doi.org/10.69938/Keas.2401018)

دور التحول الرقمي في تحصيل الإيرادات الضريبية لدول مختارة مع إشارة للاقتصاد العراقي للمدة 2004-2021

أ.م.د. ضياء حسين سعود¹, م.م. ولاء احمد خلف²

¹ قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، 32001، بعقوبة، ديالى، العراق

² قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة ديالى، 32001، بعقوبة، ديالى، العراق

¹Diaaeco@uodiyala.edu.iq

²walaaco@uodiyala.edu.iq

المستخلص. يهدف البحث الى معرفة مدى تبني العراق لتقنية التحول الرقمي كأحد البرامج التنفيذية لزيادة الإيرادات الضريبية، وذلك بهدف تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية اللازمة لتحقيق الاهداف المنشودة، وخاصة ان التحول الرقمي اصبح ضرورة من اجل تحقيق التميز في الاداء الحكومي ورفع جودة الخدمات الحكومية من خلال اعادة هيكلة النظام الضريبي لاستيفاء الضرائب عن طريق التكنولوجيا الرقمية لتقديم الخدمات الالكترونية وتعزيز امکانات الاقتصادية، كما هو الحال في دول المغرب والاردن، لذلك أعتمد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على متغيرات البحث ولأجراء تحليل البيانات والوصول الى النتائج، أذ أستنتج ان الثروة الرقمية تمتلك امكانيات

هائلة لتحسين ادوات السياسة المالية من خلال تحويل الطريقة التي تجمع بها المعلومات الرقمية ومعالجتها والتصرف فيها ، ويوصي الباحثان الى أن الانفاق على توفير البنية التكنولوجية الحديثة لتطوير الإيرادات الضريبية والتوسع في تطبيق نظام رقمي لإدارة الضرائب واتباع الفواتير الضريبية الإلكترونية .

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي ، الضرائب المباشرة ، الضرائب غير المباشرة .

Corresponding Author: E-mail: Diaaeco@uodivala.edu.iq

1- المقدمة:

أحدث التطور التكنولوجي تحولات عميقة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، إذ شكلت العولمة منعطف مهم في الحياة الاقتصادية التي استندت على ظاهرة تكنولوجية جديدة سميت بالتحول الرقمي ، والتي ضمت التكنولوجيا الرقمية بالبنية التحتية للهيئات والمؤسسات مما أثر على النشاط الاقتصادي على وجه الخصوص فظهرت ما تسمى بالتجارة الإلكترونية ، و ما نتج عنها من تعاملات مرتبطة بالمنتجات المادية أو الرقمية ، التي تتم إلكترونياً عبر شبكات الاتصالات

ان ظهور التحول الرقمي وما أحدثه من آثار في المجال الاقتصادي وبالأخص بظهور التجارة الإلكترونية جعل العالم يبحث عن نظم ضريبية جديدة تتلائم مع هذا التحول الرقمي ، خاصة ان اغلب الاعمال أصبحت تنفذ بطريقة إلكترونية من خلال شبكة الانترنت ، فلم تعد الضرائب التقليدية تتماشى مع هذه التعاملات ، فكان لابد من صياغة تشريعات جديدة تتواءم مع هذا النوع من التحول .

2- مشكلة البحث :

ما زال العراق في مراحل متأخرة من تطبيق التحول الرقمي لتحصيل الضرائب ، إذ هناك مجموعة تحديات ومعوقات تقف أمام إنشاء وتطوير بنية تحتية للخدمات الإلكترونية ، بالإضافة الى ضعف الكوادر البشرية المؤهلة إلكترونياً ، والمعوقات الادارية والتنظيمية والسياسية ، عكس ما هو عليه في دول المغرب والاردن ، ومما سبق يمكن أن تصاغ مشكلة البحث في التساؤلات الآتية :

1. هل يمكن فرض الضريبة من خلال الاعمال الرقمية.
2. ما هي التحديات والمعوقات التي تواجه فرض الضريبة الرقمية.
3. هل بإمكان الاستفادة من تجارب الدول العربية (المغرب والاردن) في مجال التحول الرقمي لتحصيل الضريبة.

3- فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها " الانتقال نحو التحول الرقمي في المعاملات المالية قد يساهم بدور ايجابي لزيادة الإيرادات الضريبية في العراق .

4- هدف البحث :

هدف البحث الى معرفة مدى تبني العراق لتقنية التحول الرقمي كأحد البرامج التنفيذية لزيادة الإيرادات الضريبية وذلك بهدف تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية اللازمة لتحقيق الاهداف المنشودة ، وخاصة ان التحول الرقمي اصبح ضرورة من اجل تحقيق التميز في الاداء الحكومي ورفع جودة الخدمات الحكومية من خلال اعادة هيكلة استيفاء الضرائب عن طريق التكنولوجيا الرقمية لتقديم الخدمات الإلكترونية وتعزيز الممكّنات الاقتصادية كما هو الحال في دول المغرب والاردن.

5- اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث من ضرورة التعرف على مساهمة الضرائب في الاقتصاد القومي باعتبارها مصدر مهم في تمويل إيرادات الموازنة العامة والدور الهام للتحول الرقمي في فرض الضريبة على الاعمال الرقمية والانتقال من بيئة تجارية مادية الى بيئة رقمية مرتكزة على الثروة المعلوماتية.

6- منهجية البحث :

اعتمد على المنهج الوصفي للتعرف على متغيرات البحث ، وكذلك المنهج التحليلي لتحليل البيانات والنتائج المتوصل اليها.

7- حدود البحث :

تضمنت الحدود المكانية المغرب والاردن والعراق حالة دراسية ، وتضمنت الحدود الزمانية المدة 2004-

2021 .

المبحث الاول

مدخل مفاهيمي للتحويل الرقمي والضريبية

1- مفهوم التحويل الرقمي واهميته ومتطلباته

يشير مفهوم التحويل الرقمي الى استخدام التكنولوجيا الرقمية في انجاز المعاملات وتقديم الخدمات وتبادل المعلومات بين المواطنين وقطاعات الاعمال بسرعة ودقة مالية مع ضمان سرية وامن المعلومات المتناقلة ، ويمكن تعريف التحويل الرقمي بأنه استخدام التكنولوجيا الرقمية والتطورات المصاحبة للثورة الصناعية الرابعة بمواقع التواصل الاجتماعي من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي والحوسبة لتحقق طفرات كبيرة في طريقة انجاز الاعمال عن طريق تحسين العلاقات مع العملاء وتحقيق الكفاءة التشغيلية وانشاء نماذج اعمال جديدة مثل المنصات الرقمية ، كما يمكن تعريفه بأنه استخدام التكنولوجيا الجديدة مثل مواقع التواصل الاجتماعي والاجهزة المحمولة والحوسبة السحابية والتحليلات والبيانات الكبيرة وانترنت الاشياء لتحقيق تحسينات كبيرة في الاداء (فاطمة ، 2022: 678).

1-2 اهمية التحويل الرقمي

- التحويل الرقمي يحقق اهمية كبيرة ومختلفة لكل من مقدمي الخدمة والحاصلين عليها وهي: (بصل ، 2022: 39)
1. يوفر الجهد والتكلفة بشكل كبير على الافراد والمؤسسات المقدمة للخدمة ، ويمكن الشركات من تغيير آلية عملها وثقافتها مع امكانية التكيف السريع لمواكبة التغيرات ومتطلبات سوق العمل.
 2. تتسم بالكفاءة والفاعلية و تقليل مدة الاجراءات الحكومية وارتباطها بتنفيذ الشمول المالي في القضاء على كل انواع المعاملات غير الشرعية .
 3. يساهم في تحقيق فرصة اكبر للحكومة والقطاع الخاص في التوسع بشكل اكبر بين المواطنين الراغبين في الحصول على الخدمات عن طريق حلول مبتكرة بعيدة عن الروتين.
 4. يحقق التميز في الاداء الحكومي والارتقاء بمستوى الخدمات المعيشية ، وذلك من خلال تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع البنية التحتية الاساسية والرقمية .
 5. يساهم في خفض التكاليف وتقليل زمن العمل بنسبة (30 %) اضافة الى الحد من الاخطاء عند جمع البيانات ، مما يؤدي الى تحقيق وفورات ملموسة في التكاليف .

1-3 متطلبات التحويل الرقمي

- لتطبيق التحويل الرقمي على النظام التقليدي يجب مراعاة عدة متطلبات منها: (ابراهيم، 202: 270)
- أ- الجوانب الاساسية والتي تشمل ما يلي:
 - البنية التحتية للأعمال الالكترونية تشمل توفير (شبكات الانترنت والاتصالات)
 - الابتكارات الرقمية تشمل توفير (اشباه الموصلات والمعالجات)
 - التقنيات الاساسية تشمل توفير (اجهزة الحاسب الالي واجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية)
 - ب- قطاعات تكنولوجيا المعلومات والقطاعات الرقمية التي تنتج المنتجات الرئيسية او الخدمات التي تعتمد على التقنيات الرقمية الاساسية (كالمنصات الرقمية والتطبيقات المحولة وخدمات الدفع الرقمية)
 - ت - القطاعات الرقمية والتي تشمل على المنتجات الرقمية وتستخدم الخدمات بشكل متزايد (كالتجارة الالكترونية)
 - ث - توفير الامن الالكتروني والسرية الالكترونية الذي يضمن الحفاظ على الوثائق والمعلومات والبيانات الالكترونية.

2- مفهوم الضريبة وانواعها والتحصيل الالكتروني

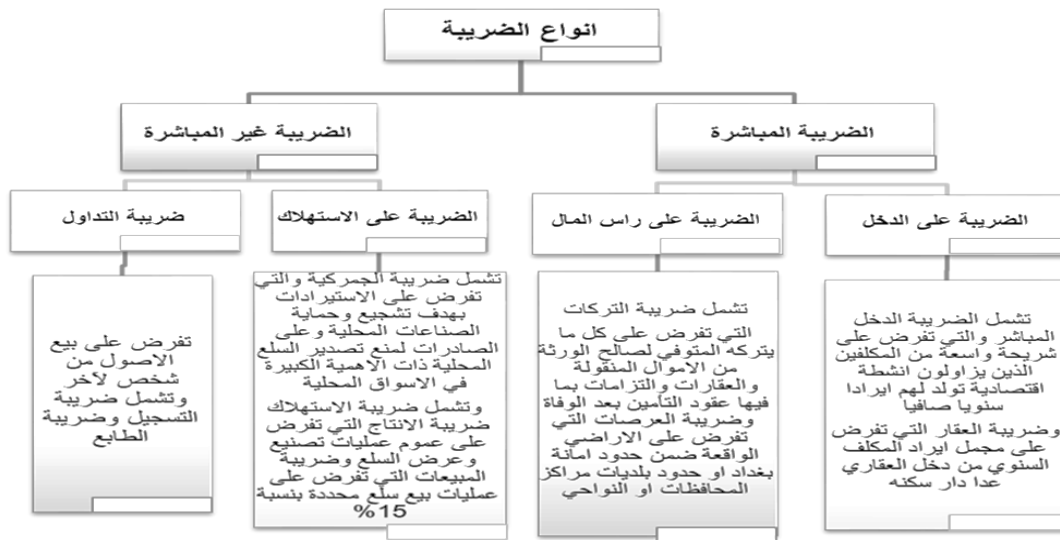
1-2 مفهوم الضريبة

يعد المفهوم الحديث للضريبة إلى اعتبارها موردا أساسيا للتمويل ، ووسيلة فعالة للدولة لمراقبة النشاط المالي والاجتماعي. (202 al et Stephan .2015)

2-2 أنواع الضريبة

تنقسم الضريبة الى نوعين هما (الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة) ، الضريبة المباشرة تعرف بأنها الضريبة التي يتحملها المكلف بصورة نهائية والتي تفرض على دخل المكلف او على ايراد ممتلكاته سواء كان المكلف طبيعي كالأشخاص او مكلف معنوي كالشركات ، اما الضريبة غير المباشرة التي تربط الالتزام الضريبي باستخدام او انفاق هذه الاموال ، وتسمى احيانا بضريبة على مبيعات السلع والخدمات والتي يمكن للمكلف نقل عبئها الى الاخرين ، وسنوضح ذلك بشكل تفصيلي في المخطط (1) وكالاتي:

مخطط (1) انواع الضريبة

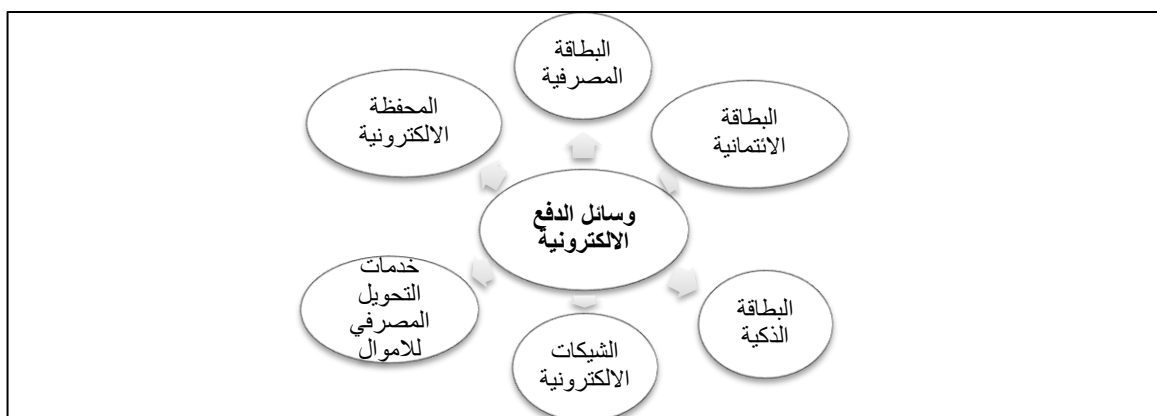


المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مصدر (علي ، والشافعي ، 2020 : 6)

1- التحصيل الالكتروني للضريبة

اختلف خبراء الضريبة حول اهمية التحصيل الالكتروني للضريبة ، حتى وان كان ذلك ينتج عنه تغيير في الثقافة الورقية التي تحلى بها النظام الضريبي لمدة طويلة ، والنزاهة الضريبية حتى الان بالشكل التقليدي والقانوني الذي ينص على تقديم مستندات ورقية تثبت سداد الضريبة ، مما يدفع الممول العزوف عن استخدام هذه النظام ، ولن يتم الالتزام فيه الا من خلال الاجراءات التنفيذية التي ستخدها هيئة الضريبة تجاه هذا النظام . ويعرف الدفع الالكتروني للضريبة بانه عملية مالية متكاملة من النظم والبرامج يتم تقديمها لتسهيل الاجراءات المالية عبر الانترنت (معزوز ، 2022 : 529) ، كما يمكن تعريفه بانه دفع المستحقات من الالتزامات الضريبية باستخدام البطاقة المصرفية (Jean , 2022) ، ومن اهم وسائل الدفع الالكتروني وكما سنوضحها في المخطط (2) وكالاتي :

مخطط (2) وسائل الدفع الالكتروني



المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على معطيات الدراسة

وفي ادناه توضيح لكل وسيلة دفع وكالاتي : (معزوز ، 2022: 530)

1. البطاقة الائتمانية : هي بطاقة بلاستيكية او معدنية صغيرة تصدر من قبل مؤسسة مختصة بالخدمات المالية، ويسمح لصاحبها اجراء عمليات الشراء الالكترونية من خلال اقتراض الاموال من هذه المؤسسة بحد معين يعرف بحد الائتمان ، والتي يمكن استخدامها لأتمام عمليات الشراء عبر الانترنت دون الحاجة لاستخدام العملات النقدية .
2. البطاقة المصرفية : هي بطاقة بلاستيكية صغيرة تمتلك رقما مميزا مرتبطا برقم الحساب المصرفي للمستخدم ، وتعتبر احدى وسائل الدفع الالكتروني التي تشبه في شكلها البطاقة الائتمانية.
3. البطاقة الذكية : هي عبارة عن بطاقة تتضمن معالج دقيق يسمح بتخزين الاموال من خلال البرمجة الامنية ، وهي واحدة من اخر الاصدارات في عالم تكنولوجيا المعلومات ، وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية الكمبيوترات ولا تطلب تفويض او تأكيد صلاحية البطاقة من اجل نقل الاموال من المشتري الى البائع.
4. المحفظة الالكترونية : هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية مغنطة مزودة بشريحة حوسبية يمكن تثبيتها باستخدام الكمبيوتر الشخصي او تكون قرصا مرنا يتم نقل القيمة المالية منه او اليه عبر الانترنت باستخدام برامج معينة.
5. خدمات التحويل المصرفي للأموال تستخدم من خلال الموقع الالكتروني التابع للمصرف الذي يتعامل معه الزبون اذ يسجل الدخول الى الموقع ثم يقدم طلب لتحويل الاموال الى اي حساب اخر سواء في المصرف نفسه او مصرف اخر.
6. الشيكات الالكترونية: يستخدم للدفع لأي عملية تجارية يمكن ان يغطيها الشيك الورقي وطورت هذه الخدمة في مجال الدفع الالكتروني استجابة لمعاملات التجارة الالكترونية التي تطورت بشكل كبير في العصر الحالي وتعتبر عملية اصدار شيك الكتروني اسهل واقل تكلفة من عملية الحصول على اخر ورقي.

-ويتطلب لنجاح نظام التحصيل الالكتروني.

1. ان يكون لدى الممول حساب مصرفي يتمكن من خلاله تسوية ديونه مع الادارة الضريبية واستخدام رقم هوية الفرد في كافة تعاملاته ، وربط معلومات الجهات منها (المصارف ، مؤسسات التأمين) مع الادارة الضريبية .
2. توفير القاعدة الامنية اللازمة لحماية تبادل المعلومات بين الجهات المختصة من جهة ووصولها الى المصالح الضريبية بدرجة مناسبة من الموثوقية التي يمكن الاعتماد عليها عند تبنيها في عملية التحاسب الضريبي مع المكلفين من جهة اخرى.
3. زيادة الثقافة الضريبية للمكلف وتوجههم عن طريق الاعلام لكيفية انجاز المعاملات الضريبية عبر الانترنت . (شاكور ، 2017: 202)

المبحث الثاني

تجارب دولية مختارة في التحول الرقمي

1- تجربة الاردن في التحصيل الالكتروني للضريبة:

تعتبر الاردن من اوائل الدول العربية التي طبقت نظام التحصيل الالكتروني للضريبة في مطلع عام 2005 ، حيث اطلقت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات برنامج للحكومة الالكترونية ، والذي يعتبر اول برنامج للحكومة الالكترونية يتم تطبيقه في المؤسسات والدوائر الحكومية ، وذلك بهدف تقديم خدمات ذات جودة عالية تؤدي الى تقديم كشف تقدير ذاتي الكتروني والدفع الالكتروني للأرصدة المستحقة دون الحاجة الى مراجعة الدائرة ، وشمل القيام بالعمليات (تسجيل المكلفين وتقديم الاقرارات والتحصيل الالكتروني واصدار الشعارات ومتابعة الامتثال الضريبي وتقسيم الضرائب وتقديم الشكاوي) (فاطمة ، 2022: 170)، وان ادخال الخدمات الضريبية الالكترونية التي وفرت للمكلف خدمة تقديم الاقرارات الضريبية الكترونيا التي شملت ضريبة الدخل وضريبة المبيعات واحتساب الضريبة المستحقة بشكل فوري من خلال النظام المحوسب وبدون اخطاء ، مع امكانية تسديد الضريبة المستحقة الكترونيا والحصول على قسيمة الدفع الالكتروني من خلال الدخول الى موقع الدائرة فقط دون الحاجة الى مراجعة الدائرة ، والحصول على بيان الضريبة والشهادات بالرقم الضريبي ، واعتماد الدائرة على البريد الالكتروني للتواصل مع المكلف وتبليغه وتوجيه المطالبات . ووفرت للدائرة التخفيف من عبء استخدام الورق في المعاملات وتخفيض نفقة ارسال الاقرارات ورقيا الى المكلفين كل عام ، كما ادى الى سهولة حفظ الملفات الضريبية الكترونيا وسرعة في انجاز المعاملات. (معزوز ، 2022: 535) . سنوضح مدى مساهمة الاصلاح الضريبي الرقمي في تحسين اداء التحصيل الضريبي للادارة الضريبية في الجدول الاتي :

جدول رقم (1) تطور الحصيلة الضريبية في الاردن للمدة (2015- 2021) مليار دينار

العام	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التحصيل الضريبي	3638	3868	3828	4149	4363	4637	5213

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على : بيانات البنك الدولي للمدة 2015-2021

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان الحصيلة الضريبية ارتفعت في عام 2016 حيث بلغت 3868 مليار دينار مقارنة بعام 2015 التي بلغت 3638 مليار دينار ، وانخفضت في عام 2017 بسبب بعض الاخطاء الموجودة في النظام، لكن استمر الارتفاع حتى وصلت الحصيلة الضريبية التي بلغت 5213 مليار دينار عام 2021 ، وتم استخدام الایداع عبر الانترنت على نطاق واسع لضريبة السلع والخدمات منذ عام 2017 ، لكن التحصيل كان اقل بالنسبة للضرائب الاخرى بسبب الاخطاء الجزئية في النظام مما جعل الایداع عبر الانترنت الزاميا في مطلع عام 2018 لضريبة الدخل والشركات اما الدفع عبر الانترنت كان منتشرا على نطاق واسع في عام 2017 لجميع الضرائب ، وكذلك الى كفاءة التحصيل من المكلفين بدفع الضريبة ، سنوضح نسبة الایرادات المحصلة الكترونيا الى اجمالي الایرادات الضريبية من خلال الجدول الاتي :

الجدول (2) نسبة الایرادات الضريبية المحصلة الكترونيا الى اجمالي الایرادات الضريبية بحسب انواع الضرائب للمدة (2015- 2021)

الضريبة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدخل	--	--	%11	%63	%59	%56	%59
الشركا	--	--	%8	%66	%59	%59	%62
المبيعات	--	%24	%60	%58	%55	--	--

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مصدر (الفران ، 2021 : 31)

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان نسبة الایرادات الضريبية المحصلة رقميا الى نسبة اجمالي الایرادات الضريبية الاجمالية تتراوح ما بين %55 و %67 لكل من ضريبة الدخل والشركات والمبيعات، فيما لا توجد نسبة للإیرادات الضريبية المحصلة رقما لكل من ضريبة الرسوم الجمركية والقيمة المضافة.

2- تجربة المغرب في التحصيل الالكتروني للضريبة

شرعت المديرية العامة للضرائب في المغرب عام 2010 في ازالة الطابع المادي عن التصاريح والاداء الضريبي بشكل تدريجي حسب اهمية رقم المعاملات لكل شركة ، قيل ان تقوم بتوسيع نطاق نظم التحصيل الضريبي الالكتروني ليشمل كافة الملزمين المهنيين، بالإضافة الى ذلك واصلت المديرية العامة للضرائب مجهودات الرقمية الضريبية بهدف تعميم الاداء الالكتروني ليشمل عدة خدمات اخرى ومن ابرزها الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات والرسوم الحكومية . ومن ابرز المتطلبات التنظيمية الخاصة بالمكلفين ضريبييا في وجوب التسجيل في الخدمات الالكترونية في النظم الالكترونية للمديرية العامة للضرائب بهدف تمكينهم من الاستفادة من خدمات التصريح والاداء الالكتروني ، ومن اهم الخدمات الالكترونية المقدمة لدافعي الضرائب في اطار رقمنة التحصيل الضريبي هي الحصول على حساب ضريبي خاص على المنصة الالكترونية التابعة للإدارة الضريبية وعلى خدمة التحقق الالكتروني لوضعية الاقرارات الضريبية المصرح بها من قبل المكلف وكذلك امكانية اصدار مجموعة من الوثائق والمستندات الضريبية عبر منصة الخدمات الالكترونية.

قامت المديرية العامة للضرائب بمجموعة من الاجراءات لحفظ وتخزين بيانات المكلفين بشكل امن وسري وتشمل:

- ✓ حماية مركز معلومات مديرية الضرائب من خلال (جدار ناري) لكافة المستخدمين والمتعاملين سواء من داخل او خارج المديرية.
 - ✓ الاعداد الامن لأجهزة الحاسوب الالي بالاستعانة بأدوات المسح الكاشفة عن نقاط الضعف مع استمرار تغيير كلمات المرور الاصلية بكلمات مرور قوية . وانشاء نظام للتحكم في الوصول الى البيانات بهدف التحقق من تصاريح المستخدمين قبل السماح لهم بالوصول الى البيانات ويتكون النظام من المصادقة والترخيص وامكانية التتبع.
 - ✓ تخزين البيانات بطرق مختلفة وذلك عبر تخزين اولي على اقراص صلبة ثم على شرائط اقراضية وشرائط خارجية . كما تقوم المديرية العامة للضرائب بتبني ادوات لمراقبة نشاط الشبكة ومعالجة اي نشاط غير طبيعي.
- ومن جهة اخرى تقوم المديرية العامة للضرائب بشكل مستمر على ضمان صحة البيانات الخاصة بالمكلفين من خلال تبني الية دورية لتحديث البيانات في قاعدة البيانات الضريبية وتعبئة البيانات غير المكتملة ووضع وتحديد قواعد تمكن من ضبط نوعية البيانات التي يتم ادخالها في قاعدة البيانات والتحقق من صحة البيانات والكشف عن تلك التي تم تعبئتها بشكل غير صحيح والاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من بعض المنصات الرسمية على سبيل المثال (قاعدة بيانات المديرية العامة للامن الوطني لتصحيح البيانات الشخصية المتوفرة على البطاقات الوطنية للتعريف). فقد ساهمت المعلومات الاضافية على مستوى النظام المعلوماتي التي توفرها مصالحي التحصيل من تحديث بيانات الاوعية الضريبية والاستفادة منها في اطار مكافحة التهرب الضريبي . (صبري الفران ، 2021: 7-13)

سنوضح مدى مساهمة الاصلاح الضريبي الرقمي في تحسين اداء التحصيل الضريبي للادارة الضريبية في الجدول الاتي :

جدول رقم (3) تطور الحصيلة الضريبية في المغرب للمدة (2015- 2021) مليار درهم

العام	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التحصيل الضريبي	209.56	217.40	231.27	242.47	246.91	230.75	251.04

المصدر : من عمل الباحثان بالاعتماد على : بيانات البنك الدولي للمدة 2015-2021

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان التحصيل الضريبي في ارتفاع مستمر حيث ارتفع الى 251.04 مليار درهم مغربي عام 2021 مقارنة بعام 2015 التي بلغت الحصيلة الضريبية 209.56 مليار درهم مغربي ، ماعدا عام 2020 انخفضت الحصيلة الضريبية حيث بلغت 230.75 مليار درهم مغربي بسبب تداعيات تفشي فيروس كورونا ، سنوضح نسبة الايرادات المحصلة الكترونيا الى اجمالي الايرادات الضريبية من خلال الجدول الاتي :

جدول رقم (3) تطور الحصيلة الضريبية في المغرب للمدة (2015- 2021) مليار درهم

الضريبة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدخل	--	--	%57	%60	%66	%69	%73
الشركات	--	--	%92	%88	%90	%97	%98
القيمة المضافة	--	--	%94	%94	%93	%96	98%

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على مصدر(صبري الفران، 2021: 31)

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان نسبة الايرادات الضريبية المحصلة رقميا الى نسبة اجمالي الايرادات الضريبية الاجمالية تتراوح ما بين 56% و 99% لكل من ضريبة الدخل والشركات والقيمة المضافة ، فيما لا توجد نسبة للايرادات الضريبية المحصلة رقميا لكل من ضريبة الرسوم الجمركية والمبيعات.

المبحث الثالث

واقع التحول الرقمي والتحصيل الضريبي في العراق

1-التحول الرقمي في العراق

سعى العراق منذ عام 2003 لمواكبة التطور التكنولوجي وبالأخص مشروع الحكومة الالكترونية أذ كان هناك مقترح لتأسيس الحكومة الالكترونية في العراق عام 2004 ، اذ تم تكليف وزارة العلوم والتكنولوجيا ، بإعداد خطة بحثية بهدف تطبيق مشروع حكومي الكتروني صغير داخل هذه الوزارة باعتبارها جوهر مشروع الحكومة الالكترونية العراقية ، كذلك لأهميته الكبيرة في تنظيم العمل الاداري للحكومة ، بالإضافة الى اعتماد المواطن على هذا المشروع في انجاز معاملاته الرسمية المتعلقة به ، مما يتيح له سرعة الانجاز وتقليل من الجهد المبذول ، وضمن هذا السياق كانت احدى برامج الحكومة والمخطط له هو تحسين البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في البلاد بهدف زيادة المعرفة من خلال دعم الحكومة للحكومة الالكترونية ، لان هناك بعض التحديات كانت عائقا لتحقيق ذلك منها بالقضايا السياسية والمالية ونقص الخبرات ونقص المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا المجال ، مما تعذر من تطبيق هذا المشروع ، . (Ibrahim,2024: 50)

وفي عام 2004 طلبت الامم المتحدة من اعضائها تقديم الدعم للحكومة العراقية ، إذ عملت وزارة الابتكار والتكنولوجيا الايطالية مع وزارة العلوم والتكنولوجيا العراقية لتنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية من خلال توقيع مذكرة تفاهم (MOU) خلال المدة (2007 - 2010) ، كذلك تم توقيع اتفاقية بين الوكالة الامريكية للتنمية الدولية والوزارة العراقية للعلوم والتكنولوجيا لتطوير مشروع الحكومة الالكترونية في العراق ، خلال المدة (2004 - 2010) ، إذ عملت الوزارتان العراقيتان (وزارة العلوم والتكنولوجيا ووزارة الاتصالات) معا لتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستعداد لتنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية ، ومع ذلك لم يتم تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية لان البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضعيفة ولا يمكنها ادارة والتحكم في مثل هذا المشروع ، علاوة على ذلك كانت مقاومة الموظفين لتنفيذ المشروع صعبة لأسباب سياسية او امنية . (Abdulbaqi,2016:8)

2- تصنيف العراق ضمن مؤشر المشاركة الالكترونية

يصنف العراق ضمن مؤشر المشاركة الالكترونية -EPI المؤشر الرئيسي الثاني الذي يعبر عن مستوى تطور البلدان في مجال الحكومة الالكترونية هو مؤشر المشاركة الالكترونية ، حيث تشير نتائج هذا المؤشر ايضا الى تخلف العراق في مجال المشاركة الالكترونية مقارنة بالدول الاعضاء الاخرى ،بالاستناد الى الجدول (5) ، يمكن ملاحظة انه في عام 2003 بلغ العراق اسوأ تصنيف

في جميع هذه الاصدارات ، حيث حل بالمرتبة 169 وبقيمة صفيرية (0,0000) اشترك فيها مع اكثر من دولة . وفي 2004 شهد تحسنا كبيرا مقارنة بالنسخة السابقة وبفارق 60 مرتبة ، حيث حل في المرتبة 109 وبلغت قيمته (0,0328)

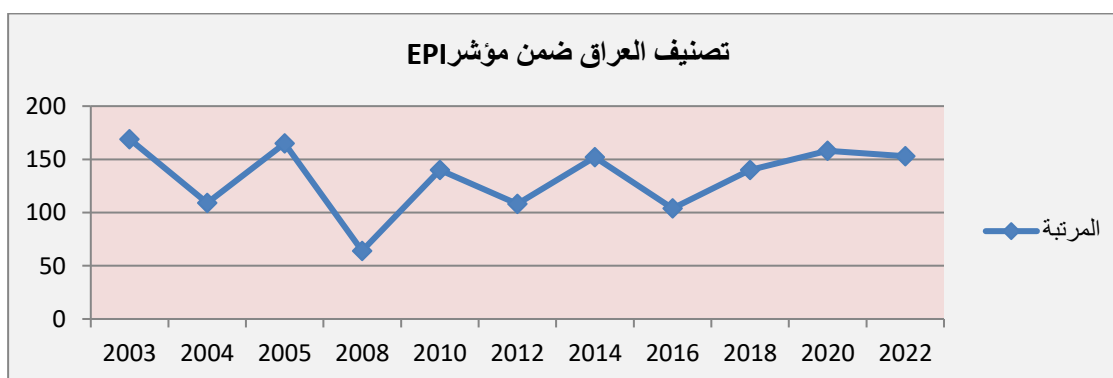
اما في عام 2005 عاد العراق ليتراجع بشكل كبير ويهبط للمرتبة 165 وبقيمة صفيرية (0,0000) مشتركا بهذه القيمة مع اكثر من دولة ، حيث يعد تصنيفه في هذه النسخة ثاني اسوأ تصنيف له بعد نسخة 2003 عبر جميع الاصدارات ، فيما حقق افضل تصنيف له ضمن هذا المؤشر عبر جميع هذه الاصدارات ، وذلك في عام 2008 حيث بلغ المرتبة 64 وبقيمة (0,2045) وفي عام 2010 ولغاية النسخة الاخيرة الصادرة في 2022 ، شهد تراجع وتفاوتا ملحوظا في الترتيب مقارنة بأفضل نسخة له في عام 2008 ، حيث تراوحت مراتبه بين المرتبتين (104 و158) ففي عام 2022 ، بلغ المرتبة 153 ضمن مؤشر EPI وبقيمة (0,2159) والجدول التالي يوضح قيم هذا المؤشر (مسوحات الامم المتحدة ، 2003-2022) .

جدول رقم (5) تصنيف العراق من 2003 لغاية 2022 ضمن مؤشر المشاركة الالكترونية EPI

المرتبة	EPI	السنة
169	0.0000	2003
109	0.0328	2004
165	0.0000	2005
64	0.2045	2008
140	0.0429	2010
108	0.1053	2012
152	0.1373	2014
104	0.4237	2016
140	0.3371	2018
158	0.3095	2020
153	0.2159	2022

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مسوحات الامم المتحدة حول الحكومة الالكترونية من 2003-2022

ويمكن التعبير عن تصنيف العراق ضمن مؤشر EPI بالشكل التالي :



شكل (1) تصنيف العراق ضمن مؤشر المشاركة الالكترونية EPI

3- نبذة عن الهيئة العامة للضرائب في العراق

ان مؤسسة الضريبة العراقية واحدة من اقدم المؤسسات الضريبية في العالم العربي وربما في كل المنطقة فقد شرع العراق اول قانون لضريبة الدخل بعد تأسيس الحكومة الوطنية اذ صدر قانون ضريبة الدخل رقم 52 في عام 1927 ، وقبل ذلك ظل تشريع الضريبة العثمانية سائدا في العراق لعدة قرون ، الامر الذي يدعونا للقول بأن العراق يتمتع بتاريخ تشريعي في ميدان الضرائب يمتد لقرون ومن اهداف الرئيسية للهيئة العامة للضرائب : (الجحيشي ، اسماعيل ، 2023 : 49)

1- تهدف الى تحقيق الإيرادات التي تساهم في تمويل ميزانية الدولة ، والالتزام بالتطبيق الافضل للقوانين الضريبية في جباية المبالغ المتحققة ، و ايجاد مصادر دخل جديدة ، وتوسيع قاعدة الوعاء الضريبي للحد من التهرب الضريبي ، وتحقيق التوازن الاقتصادي في ضوء تطبيق مبدأ عدالة ضريبية لكافة المكلفين وتحقيق المساواة في التكاليف الضريبي ، وتعميق ثقافة الالتزام الطوعي للمكلفين ، ووضع كافة الامكانيات واساليب العمل المتطورة لخدمة المواطنين.

2- تطور الهيكل الاداري للهيئة وسائر هذه التطور احتياجات البناء المؤسسي الفني والجغرافي ومن اجل ذلك ، وسبب صلة هذه الهيئة بمختلف شرائح المجتمع فقد اصبح لها فروع منتشرة في كافة المحافظات وبعض المدن كمراكز الاقضية وبعض

النواحي ..بعدد (49) فرع ضريبي ، منها 17 فرع ضريبي في بغداد و33 فرع في المحافظات ، وهذه الفروع ترتبط مركزيا بالهيئة بالإضافة الى (15) قسما تقع في المقر الرئيسي للهيئة.

4- خصائص النظام الضريبي في العراق : (الجحيشي ، واسماعيل ، 2023 : 833)

- 1- يتميز النظام الضريبي بكثرة التعديلات والاعفاءات والسماحات بهدف القضاء على الاثر السلبي للضرائب اقتصاديا واجتماعيا.
 - 2- اجراءات التحاسب الضريبي في الهيئة العامة للضرائب وفروعها تتم بطريقة تخمينية وفق البيانات المقدمة بنشاط المكلف ودخله الحقيقي ، ويتم الاستقطاع وفق الضوابط المعتمدة.
 - 3- تدني كفاءة الادارة الضريبية لاعتمادها على اساليب وطرق تقليدية في تحديد الوعاء الضريبي وعدم قدرتها على الوصول الى اغلب الالوية الضريبية ، كذلك كثرة حالات التهرب الضريبي الناجمة عن اسباب اقتصادية وادارية واجتماعية وتشريعية.
 - 4- التركيز على الضرائب المباشرة وضعف الضرائب غير المباشرة نتيجة تعقيدات القانون الكمركي الذي يتصف بكثرة الاعفاءات ، إذ أن نصف الحصيلة الضريبية تقريبا للسنوات الاخيرة جاءت من الضرائب على الدخل الوظيفي والارباح
 - 5- تدني اجمالي الحصيلة الضريبية ، إذ لا تتعدى في المتوسط عن (15%) من الدخل القومي ، في حين تصل في العديد من الدول المتقدمة الى ما يزيد عن (30%) من الدخل القومي ، وسبب الانخفاض يرجع الى انخفاض الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد وعدم كفاءة الادارة الضريبية واجهزتها ، كذلك تخلف الوعي الضريبي .
 - 6- ضعف في نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات للنظام الضريبي.
- والجدول (6) يوضح الهيكل الضريبي في العراق للمدة 2004-2021 وطريقة التحصيل الضريبي، حيث واضح ان هناك تباين في نسبة الضرائب المباشرة الى اجمالي الضرائب خلال مدة الدراسة ، إذ بلغت أدنى نسبة (11.73) في عام 2017 ، وأعلى نسبة بلغت (63.33) في عام 2007 ، أما الضرائب غير المباشرة فقد بلغت أدنى نسبة لها الى اجمالي الضرائب (37.95) في عام 2012 ، وأعلى نسبة بلغت (88.26) في عام 2017 ، يتضح من ذلك اعتماد العراق على الضرائب غير المباشرة التي تفرض على الانتاج والتداول وانتقال السلع .
- أما بالنسبة الى طريق تحصيل الضرائب في العراق تتم من خلال طريقتين (ال علي ، 2002: 207-209) :
- الاولى : الطريقة المباشرة : وتعتمد على التقدير الاداري من خلال تقديم أقرار المكلف بدفع الضريبة خلال المدة القانونية ، والثانية : الطريقة غير المباشرة : من خلال الاعتماد على المظاهر الخارجية لممتلكات المكلف وعلى التقدير الجزافي من خلال قرائن ينص عليها المشرع المالي .
- وهناك اسباب عدة جعلت الاعتماد على الاسلوب التقليدي في تحصيل الضرائب بدلا عن الاسلوب الحديث القائم على استخدام التكنولوجيا منها (اسباب سياسية لتغير النظام السياسي ، واقتصادية لتدهور الوضع الاقتصادي ، واجتماعية لتفاوت طبقات المجتمع . كذلك قلة الوعي الضريبي في المجتمع ، وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري) (الربيعي ، 2008 : 54) .

جدول رقم (6) الهيكل الضريبي في العراق للمدة 2004-2021 بالأسعار الجارية (مليون دينار)

السنوات	الضرائب المباشرة (1)	الضرائب غير المباشرة (2)	إجمالي الضرائب (3)	نسبة 3/1 (4)	نسبة 3/2 (5)
2004	47487	81369	128856	34.05	65.94
2005	238385	290716	529101	54.85	45.15
2006	280190	282784	562974	54.82	45.17
2007	1058810	662572	1721382	63.33	36.66
2008	2377988	444670	2822658	52.99	47.00
2009	1975779	1119477	3095254	42.05	57.94
2010	444126	1002818	1446944	45.44	54.55
2011	1010655	534645	1545300	59.10	40.89
2012	592303	1486251	2078554	62.04	37.95
2013	690911	1543321	2234232	54.06	45.93
2014	383910	1755618	2139528	22.03	77.96
2015	237796	1988814	2226610	24.91	75.08
2016	3242550	655518	3898068	17.19	82.80
2017	4533754	1275979	5809733	11.73	88.26
2018	3425103	2261100	5686203	19.17	80.82
2019	2389023	1625501	4014524	19.40	80.59
2020	742786	2038755	2781541	26.70	73.29
2021	755411	3033452	3788863	19.93	80.06

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية ، العمود (4،5) من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول (6)

5- واقع تطبيق التحول الرقمي لتحصيل الضرائب في العراق

ان واقع نظام العمل الضريبي في الهيئة العامة للضرائب يعد تقليدياً قائم على الادوات الروتينية في كثير من مفاصل واجراءات سير العمل ، فلا زال المكلف يعاني من الاجراءات المعقدة التي يغلبها الطابع اليدوي الورقي اضافة الى الوقت الطويل الذي يستغرقه موظفي الهيئة وفروعها في انجاز المعاملة ناهيك عن الفساد الاداري والمالي المستشري في ظل هذه الانظمة التقليدية ، الامر الذي يحتم على اصحاب القرار في وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب تحديداً على ضرورة توجيه الاهتمام الاكبر نحو انظمة العمل الحديثة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما لو اردت مواكبة الانظمة الضريبية المتطورة في كثير من بلدان العالم بالشكل الذي يحسن من اجراءات العمل وزيادة الحصيلة الضريبية والتي تعني ضمنا الحد من معدلات التهرب الضريبي العالية التي يمتاز بها النظام الضريبي العراقي ، بعد عام 2003 خصوصاً كانت هناك عدة محاولات للتحول الالكتروني في انظمة العمل منها محاولات حكومية للتحول الكامل في البلد ومنها محاولات على مستوى وزارات معينة كتجربة اولية ، ومنها محاولات تخص الهيئة العامة للضرائب ، الا ان هذه المحاولات لم تصل لمستوى التقدم المطلوب بسبب التحديات الامنية في البلد واسباب اخرى تتعلق بشروط التعاقد (الجحيشي ، اسماعيل ، 2023: 50) ، ومن مراحل تطور الحكومة الالكترونية في الهيئة العامة للضرائب ، على مستوى الهيئة تحديداً وبعد المعايضة الميدانية للباحث والمقابلات الشخصية التي اجراها الباحثان مع جزء من اصحاب القرار في الهيئة وجدنا ان الهيئة العامة في عام 2007 تحديداً وصلت الى مستويات متقدمة مع احدى الشركات البريطانية في تنفيذ منهج متكامل للتحول الالكتروني في اروقة ومفاصل العمل الضريبي في الهيئة ، الا انه بسبب الظروف الامنية المتوترة في تلك الفترة فقدت الشركة المنفذة احد موظفيها مقتولاً ما جعلها تترك موقع العمل بشكل فوري وتغادر العراق وبالتالي تم ايقاف العمل بشكل نهائي .

وعملت الهيئة في عام 2022 على مشروعين للنهوض بواقع العمل الضريبي في العراق ، الاول (مشروع الرقم الضريبي) والثاني (مشروع تطوير النظام الضريبي الشامل) ، وتهدف رؤية الهيئة في هذين المشروعين الى جعل اغلب تعاملات المكلف مع الهيئة تتم عن بعد او بشكل الكتروني ، بدلا من تقديم طلب الاقرارات بجانب الدفع الالكتروني ، مما يساهم في انجاز المعاملات بشكل اسرع وتقليل الزخم والاحتكاك مع المكلفين ويقلل فرص الفساد والحد من حالات التهرب الضريبي ، بالعودة الى مشروع الرقم الضريبي تم اعداد دراسة هذا المشروع من قبل الهيئة ، من خلاله يكون هناك لكل مكلف رقم ضريبي خاص به فقط على مستوى العراق ككل ، يمكن للمكلف اتمام كل تعاملاته الضريبية مع الهيئة بطريقة الكترونية من مكان عمله او بيته او اي مكان اخر بناء على هذا الرقم الضريبي ، تم قيد اكثر من (350) الف مكلف تقريبا من قبل الهيئة حيث اصبح لهم ارقام ضريبية خاصة بهم والعمل جاري بشكل تدريجي الى محاولة اعطاء اكبر عدد ممكن من المكلفين ارقاماً ضريبية خاصة بهم . الا انه في حقيقة الامر لم يجد مشروع الرقم الضريبي الدعم المطلوب من الحكومة العراقية ووزارة المالية تحديداً مما يجعل فرص اكماله وترجمته الى واقع متكامل امر معقد جدا (الجحيشي ، اسماعيل ، 2023: 51).

يستنتج من ذلك عدم تحقق فرضية البحث المبنية على أن التحول الرقمي يدعم الإيرادات الضريبية في العراق ، والجدول (6) اشارة واضحة الى تراجع الهيكل الضريبي الى اجمالي الضرائب خلال مدة الدراسة ، بسبب اعتماد العراق على الاساليب التقليدية في تحصيل الضرائب بدلا من تطبيق الاساليب الحديثة القائمة على استخدام التكنولوجيا مثل ادخال الحاسب الالكتروني بالتسجيل حتى يسهل على المكلف والموظف في الوقت نفسه الرجوع الى بيانات المكلف بأسرع وقت ممكن بدلاً من الرجوع الى الأضابير الخاصة بالمكلف ، فضلاً عن مساهمة الحاسب الإلكتروني في تقليل زخم المكلفين نتيجة السرعة في اكمال معاملة المكلف .

الاستنتاجات

لقد توصل البحث للاستنتاجات الآتية:

- 1- ارتفاع نسبة الإيرادات الضريبية المنحصلة إلكترونياً في كل من المغرب والاردن ، مما يدل على نجاح التحول الرقمي الضريبي والتقليل من التهرب الضريبي في الدول المختارة.
- 2- تفتقر الهيئة العامة للضرائب وبشكل كبير الى متطلبات البنى التحتية التكنولوجية التي تدعم التحول الناجح نحو تطبيق التحول الرقمي في مفاصل واروقة الهياكل التنظيمية التابعة لها.
- 3- تعاني الهيئة من ضعف كبير في توافر الكوادر البشرية المتخصصة في مجال تقنيات الحكومة الالكترونية والتي من شأنها التكيف مع اساليب العمل الحديثة.
- 4- لم يساهم الهيكل الضريبي (الضرائب المباشرة وغير المباشرة) بشكل كبير في اجمالي الإيرادات الضريبية في العراق خلال مدة الدراسة.

التوصيات

يوصي الباحث بالآتي :

- 1- ضرورة تكيف الجهود الحكومية لوضع استراتيجية قابلة للتطبيق تهدف الى تشخيص التحديات وتوفير المتطلبات المناسبة لتطبيق التحول الرقمي في هياكل ادارة المؤسسات والوزارات لاسيما الهيئة العامة للضرائب كونها احدى اهم تشكيلات وزارة المالية.
- 2- منح كل مكلف رقم ضريبي موحد خاص به ، يتضمن معلوماته حول : الاسم الكامل ، العنوان ، نوع النشاط ، الاسم التجاري ، بصمته الالكترونية وتوقيعه الالكتروني يمكن للمكلف من خلال هذا الرقم اجراء تعاملاته الضريبية .

- 3- لكي يتم تحفيز المكلفين على الخوض في غمار التعامل الضريبي ضمن اطار التحول الرقمي ، لابد من جعلهم يتقون في النظام الضريبي الالكتروني ، من حيث الحفاظ على سرية وخصوصية معلوماتهم .
- 4- محاولة الاستفادة من تجارب الدول المختارة قيد الدراسة في التحول الرقمي في تحصيل الايرادات الضريبية في العراق .

قائمة المصادر:

أولا/المصادر العربية:

• الكتب:

- 1- ال علي ، رضا صاحب ابو احمد ، (2002) ، المالية العامة ، الدار الجامعية للطباعة ، البصرة .

• البحوث والدوريات:

- 1- ابراهيم ، امال علي ، (2021) ، دور التحول الرقمي في دعم الايرادات الضريبية (مع اشارة خاصة للاقتصاد المصري) ، بحث منشور في مجلة البحوث المالية ، المجلد 22، العدد الاول .
- 2- الجحيشي ، احمد نعمة ظاهر ، واسماعيل ، ميثم العبيبي ، (2023) ، دراسة تحليلية لأسباب وطرق قياس التهرب الضريبي في الهيئة العامة للضرائب في العراق للمدة 2013-2021 ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد (59) المجلد (3) .
- 3- رؤوف ، سيف الدين عماد احمد ، الشافعي ، علاء حسين علوان ، (2021) واقع النظام الضريبي في العراق وإمكانية التطوير ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، العدد (127) .
- 4- شاكر ، علي غانم ، (2017) ، دور نظم الدفع والتحويل الالكتروني للضرائب في تطوير اجراءات التحاسب الضريبي ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 7 ، العدد (4) .
- 5- شهاب ، سميرة فوزي (2017) ، تأثير الإنفاق الحكومي والضرائب في الرقم القياسي للأسعار في العراق للمدة 1995-2010 ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (52) .
- 6- علي ، عماد محمد ، الشافعي ، زيد كريم ، (2020) ، تقييم اداء الواقع الضريبي في العراق للمدة 2003 – 2016 ، بحث منشور في مجلة مجلة الدنانير ، العدد (18).
- 7- فاطمة ، زعزوعة ، (2022) ، اثر التحول الرقمي في فرض ضرائب على الانتقال الالكتروني للبيانات ، بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المجلد 5 ، العدد (1) .
- 8- فاطمة ، مفتاح ، (2022) ، رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية- الواقع والتحديات ، بحث منشور ،المجلة الجزائرية للمالية العامة ، المجلد 12، العدد (1) .
- 9- معزوز ، نشيدة ، (2022) ، التحصيل الالكتروني لدعم التحول الرقمي لادارة الضرائب – دراسة تجارب دول عربية ، مقال منشور ، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية ، المجلد 11 ، العدد (1) .

• التقارير والنشرات:

- 1- صبري الفران ، هبة عبدالمنعم ، (2021) ، دراسة حول رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية ، صندوق النقد العربي .
- 2- مسوحات الامم المتحدة حول الحكومة الالكترونية من 2003-2022 .
- 3- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية

ثانيا /المصادر الاجنبية :

- 1- Stephan M.,Martin W. & Christof W. (2015), Politically Motivated Taxes in Financial Markets: The Case of the French Financial Transaction Tax, Journal of Financial Services Research, 47 (2).
- 2- Jean Materne ZAMBO (2022), «Impôts en Algérie: Le paiement électronique renforcé», 18/02/2022, consulté le 15/06/2022, <https://www.digitalbusiness.africa/impots-en-algerie-le-paiement-electronique-renforce>.
- 3- Ibrahim, Thaeer Esmaeel ,(2024) " Road Map To A successful Application of E-Government in Iraq " , in partial Fulfillment of The Requirements For The Degree of Master in The Department of Computer Engineering , Cankaya University , Turkey.
- 4-Abdulbaqi , Reem Jabbar , (2016) "E-Government in Amarah: Challenges and Recommendations for Future Implementation", Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science.